الفصل التاسع

إعادة بناء المسوغات للتمويل الحكومي
دراسة حالة

بقلم: ماري لويز تراميل

إن دعم الولايات للتعليم العالي قد تآكل كثيراً، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم المباشر للمؤسسات. فأثناء العقدين الأخيرين تقلصت حصة دافع الضرائب من تكاليف التعليم العالي من أكثر من 80 بالمئة عام 1980 إلى أقل من 70 بالمئة في عام 2000 (سانت جون 1994، 2003). وقد جادل المدافعون عن التمويل العام بأن المردودات الاقتصادية تقدم أساساً منطقياً كافياً للاستثمار العام (مثل هنيمان وبرون 1996)، ولكن التعليم العالي يستمر في التعرض لمصاعب في إقناع الآخرين بضرورة التمويل العام. غير أنه بالرغم من الهبوط في دعم الولايات للكليات العامة (أي تقديم العون للمؤسسات)، فقد صار العلم والتكنولوجيا هدفين للاستثمار في بعض الولايات.

وفي هذا السياق، فإن من المهم تفحص الجهود الناجحة لاستخدامها كحجة لصالح التمويل العام لشراكة بين القطاعين العام والخاص والبحث العلمي المبني على أسس منطقية للتنمية الاقتصادية. ويقدم هذا الفصل دراسة حالة للأساس المنطقي الذي طوره المدافعون عن التعليم العالي في جهودهم في أوائل الثمانينيات لممارسة ضغط لمصلحة صندوق لويزيانا لدعم جودة التعليم، وهو برنامج في الولاية يستخدم عائدات إنتاج النفط والغاز للبحث العلمي الهادف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية. وبعد تقديم خلفية لتحديد موقع الحالة، ووصف الطرق المستخدَمة، فإن تحليل الحالة يتفحص الطرق التي أعيدت بها صياغة سياق الأساس المنطقي لرأس المال البشري في عملية الضغط المصلحي في لويزيانا. كما يتم النظر في التبعات.

obeikandl.com

الخلفية

تتفحص دراسة الحالة هذه الصياغة الأولية لمراحل اعتماد لائحة مجلس الشيوخ رقم 105 في الجلسة العادية النظامية لمجلس لويزيانا التشريعي عام 1985، التي أوجدت صندوق لويزيانا للوصاية على جودة نوعية التعليم (وهو صندوق وصاية دائم) وصندوق لويزيانا لدعم سويّة التعليم. وقد نص التشريع الذي اعتمد هذا الصندوق الأخير على حماية سبعمئة مليون دولار متقطعة كوديعة من عائدات ضرائب النفط، وهي أكبر كسب ضريبي مفاجئ في تاريخ الولاية، للأغراض التعليمية. وقد جسدت المناقشة توترات تاريخية بين المجموعة الشعبوية المسيطرة التي تمثل المصالح العمالية والزراعية وغيرها من المصالح الريفية في هذا التشريع وبين الفئة الفرعية شبه المسيطرة والإصلاحية التي تمثل مصالح التعليم العالي، والأعمال التجارية، وقادة الشركات في قضايا الإدارة المالية والسياسة التعليمية في الولاية.

وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فإن برنامج صندوق لويزيانا لدعم سويّة التعليم قد أنشأ سياسة علمية واقعية في الولاية على غرار جدول أعمال المؤسسة الوطنية العلمية للأبحاث العلمية والهندسية وتوسيع التعليم. كما أوجد مصدراً آخر في الولاية لتمويل التعليم العالي، وخاصة من أجل مؤسسات البحث الأقدر على المنافسة في الولاية. وهكذا فإن خلق البرنامج مثل نقطة ابتعاد في مسار سياسة التعليم في ولاية ذات تاريخ طويل راسخ في حرمان التعليم العالي من التمويل الكافي. ولتحديد موقع هذه الحالة، نفحص سياق سياسة تمويل التعليم العالي على المستوى الوطني، وعلى مستوى الولايات في أوائل الثمانينيات، عندما قدمت اللائحة الجديدة وكذلك سياق السياسة المتغيرة التي كان بناء ائتلاف فيها يبدو ممكناً.

السياق الوطني

مع ضخ تمويل اتحادي في الجامعات أثناء الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن تأثير القطاع الصناعي الخاص قد اقتلعته وحلت محله مصالح الحكومة الاتحادية، وخاصة من أجل الدفاع الوطني (نوبل 1991). وإن سياسات المؤسسة الوطنية

العلمية، التي أوجدت عام 1950 ووكالات البحوث الأخرى التي تأسست بعد ذلك، قد وضعت جدول أعمال للجامعات كي تركز على البحث الأساسي، تاركة البحث التطبيقي والتطويري لمصلحة وأهمية القطاع الصناعي (كلينمان 1995).

إن تقلص القدرة الأمريكية على المنافسة الاقتصادية في السوق العالمية قد عجل بتحول في رد فعل إدارة الأزمات في ممارسات السياسة الاتحادية وسياسات الولايات. وفي محاولة لتحريض تعاون جامعي في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية، قامت الوكالات الاتحادية على مدى السنوات العشرين الماضية بتمويل برامج أبحاث رئيسية وتطبيقية تعزز الدعم التعاوني من الصناعة ووكالات الولايات. وقدم النظام الاتحادي أيضاً منح مصلحة خاصة («تم تحديدها») إلى الجامعات، وهي منح ظلت تتزايد حتى عام 1993 (حيث وصلت إلى 763 مليون دولار)، ثم بدأت هبوطاً تدريجياً تراكمياً حتى عام 1997 (برينارد وساوثويك 2001).

إن المصادقة على قانون بايه – دول (الخط الخاص 17-965) في عام 1980 الذي يسمح للجامعات بحقها في امتلاك التقنيات التي تطورها بأموال اتحادية قد أتاح تطوير أنشطة نقل التكنولوجيا ذات الأصل الأساسي الجامعي. كما أن تخفيف قيود الترخيص قد حفز حالات الإشراف من قبل الأعمال التجارية. وقد تم أيضاً تحريض وتنشيط الشراكات الجامعية – الصناعية عن طريق حوافز اتحادية أخرى، مثل تمويل مراكز البحوث التعاونية من قبل المؤسسة العلمية الوطنية، وتخفيف قوانين مقاومة التروتسات (أي تجمع الرساميل الضخمة لاحتكار السيطرة على السوق) للسماح للمؤسسات المتنافسة بالتعاون في أبحاث رئيسة، وإحداث تغييرات في المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

إن إيريك بلوتش المدير السابق للمؤسسة العلمية الوطنية، قد وضع أزمة الأمة الاقتصادية تحديداً في إطار نظرية رأس المال البشري. فقد كان يعتقد أن النقص في العلماء والمهندسين المهرة هو في قلب المشكلة الاقتصادية (بلوتش 1990). غير أنه بعد أن تقاعد من عمله في المؤسسة العلمية الوطنية، كشف تقرير اتحادي أنه كان يصطنع

التقارير عن النقص الحاد في العلماء والمهندسين، ليكسب تمويلاً إضافياً للمؤسسة العلمية الوطنية. (روزنبرغر 1992). وكان بلوتش أيضاً مديراً سابقاً للشركة الدولية لتجارة (الأجهزة الميكانيكية).

وقد ارتفعت أصوات بعض المحافظين الذين أنحوا باللائمة في الأزمة الاقتصادية على فشل النظام التعليمي في إنتاج قوة عمل ماهرة، وفشل الصناعة بالإسراع في جلب تقنية جديدة ذات قدرة على المنافسة وإدخال هذه التكنولوجيا في السوق العالمية. وقد تلقت الممارسات الإدارية في الصناعة وفي النظام التعليمي هجمات خطيرة على كل المستويات كونها أضعف وأقل شأناً من نظيراتها الموجودة في اليابان وأوروبا.

سياق الولايات

في عام 1982-1983 واجهت لويزيانا أسوأ أزمة مالية لها في خمسين عاماً، وهي عجز في ميزانية الولاية قدره ستمئة مليون دولار بسبب تقلص العائدات من اقتطاعات ضرائب النفط والغاز. ففي عام 1981-82 كانت تلك الاقتطاعات تشكل 31.5 بالمئة من مجموع عوائد الضرائب والتراخيص في الولاية. وبحلول عام 1986-87 وهو العام الذي تم فيه اعتماد تشريع صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم في تعديل دستوري، كانت عوائد اقتطاعات الضرائب قد هبطت إلى 13.3 بالمئة من مجمل عوائد ضرائب الولاية (**تقاويم لويزيانا**، 1986-1987). فكان ذلك وقتاً مدمراً للولاية ولمؤسسات التعليم العالي العامة فيها، التي عانت من ثمانية اقتطاعات كبرى من تخصيصات الولاية بين عامي 1982 و1986، بخسارة صافية في الميزانية قدرها 80 مليون دولار، وخسارة 500 موقع (مجلس الأوصياء 1986 آ). وعند اقتراح تأسيس صندوق لويزيانا لدعم السويّة التعليمية، كان تمويل لويزيانا لكل طالب يقع في المرتبة الأخيرة في المنطقة الجنوبية الشرقية (مجلس الأوصياء 1986 آ). ففي عام 1981، كانت كليات الولاية وجامعاتها تتلقى تمويلاً بنسبة 97.7 بالمئة من الصيغة (على أساس ساعات تدريس الطلبة)؛ وبحلول عام 1985-86 كان التمويل قد تضاءل إلى 68.8 بالمئة من الصيغة (مجلس الأوصياء 1996)، وظلت الحال كذلك تقريباً في عام 1995[1].

ولقد عانى التمويل العام للتعليم العالي في لويزيانا ليس فقط من الأزمة المالية في مجال النفط والغاز، بل كذلك من آثار الركود الوطني التي أصابت معظم الكليات والجامعات في الولايات المتحدة عام 1982. فأثناء أوائل الثمانينيات، شاركت مؤسسات لويزيانا في حركة شملت مختلف أنحاء البلاد، وقام فيها الإداريون في جامعات البحوث النخبوية البارزة باستخدام عقيدة نظرية رأس المال البشري، التي أعيد بسطها كنظرية اقتصادية، في حججهم الجدلية لصالح التمويل العام. فأشاروا إلى العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي، والإنتاجية الاقتصادية، والقدرة التنافسية العالمية، لإضفاء الصفة الشرعية على مطالبتهم بالدعم الاتحادي ودعم الولايات للبحوث.

وكما يلاحظ سلوتر (1991)، فإن تبنّي الإداريين في الجامعات لنظرية رأس المال البشري غني بالمفارقات والتناقضات. فقد استخدم رؤساء الجامعات حججاً جدلية لصالح التمويل على أساس القدرة، والجدارة، والموهبة، في سعيهم لدعم مؤسسات التعليم العالي من نظام البحوث الوطني. ولكن هذا النظام كان يدعم بشكل أساسي الأبحاث التعليمية للطلبة الجدد، وهكذا فإن الدعم المطلوب كان على الأرجح سيفيد الطلبة الخريجين في الفروع العلمية والهندسية الثقيلة التمويل والمتصلة اتصالاً وثيقاً بجدول أعمال البحث الوطني. وكان هؤلاء الطلبة الخريجون لا يشكلون سوى جزء -ولو أنه الجزء الأغلى- من الطلبة الملتحقين. كما أن بعض الأساتذة الذين جادلوا لصاح الإنصاف والانتقاء في التعليم العالي كانوا على ما يظهر غير واعين بالمفارقة الكامنة في وضع أساس منطقي يقوم على أساس الامتياز البحثي.

وفي أوائل الثمانينيات قام المشرعون في لويزيانا بمتابعة الاتجاهات الوطنية في مجال التعليم بسن مجموعة قوانين لتأسيس برامج للبحوث الأساسية المستهدفة[2] وكراسي الأستاذية الموقوفة عليها. غير أن التفويض كان رمزياً فقط، لأن المشرعين لم يخصصوا تمويلاً للبرامج، إذ إن تمويلها كان يتطلب من الولاية أن تخفض دعمها للخدمات الصحية -وهي الخط الوحيد غير المحمي في الميزانية، عدا التعليم العالي-، أو أن تجمع ضرائب جديدة. وفي أوائل الثمانينيات كانت أكبر مؤسسات البحث في لويزيانا تتلقى تمويلاً اتحادياً

أقل من المعدل الوطني المعطى للبحوث. وكانت تبرعات القطاع الخاص والشركات آخذة في التضاؤل مع هبوط اقتصاد النفط والغاز الضخم والمتماسك في الولاية. فكان إداريو تلك الجامعات متلهفين على كسب مفاجئ من فرض ضرائب لتوسيع مؤسساتهم.

وكانت البنية التحتية للتعليم العالي العام معقدة بوجود مجالس حاكمة وإدارية متعددة لمؤسسات العامة، تشمل نظاماً لحرم ثلاث جامعات سوداء تاريخياً، مسؤولة أمام مجلس الأوصياء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدة مؤسسات خاصة، بما فيها جامعات الأقليات، كانت جزئياً تحت سلطة مجلس الأوصياء في القضايا المتصلة بالتمويل العام. وكانت هناك سبع عشرة جامعة عامة وخاصة تمنح شهادات تخرج في العلوم والهندسة؛ وكانت سبع جامعات أخرى تحتوي على أقسام تدريس فيها برامج العلوم والهندسة. وكانت الاهتمامات المتنوعة للأنظمة وفي الحرم الجامعي وخاصة في المناطق الريفية، تشكل مواضيع للمناقشة أثناء بحث اللجنة التعليمية في برنامج صندوق لويزيانا لدعم السويّة التعليمية. وقدّر لتلك الاهتمامات فيما بعد أن تؤثر بعمق في تشكيل خطط التنفيذ.

تصنيع مسوغ جديد

حسب تقرير لمجلس الأوصياء في عام 1986، كانت البيانات الاتحادية في عام 1985 تشير إلى أنه بينما كانت مؤسسة التعليم العالي الأمريكية تجمع لتمويل بحوثها ما معدله الوسطي 6.4 بالمئة من الوكالات الاتحادية، كانت مؤسسات لويزيانا تتلقى 35 بالمئة. وكانت بقية التمويلات تأتي من وكالات الولاية المحلية ومن مصادر مؤسسية (مجلس الأوصياء 1986، الملحق الثاني، ص 7). وحسبما ورد في التقرير فإنه من بين مؤسسات الولاية، كان نظام جامعة ولاية لويزيانا، الحاوي على حرمين طبيين، وكلية زراعة، ومؤسسة خاصة كبيرة فيها حرم طبي، يحصل على حصص كبرى من تمويل البحوث في أوائل الثمانينيات. وفي السنة المالية 1983، تلقى حرم نظام جامعة لويزيانا 64 بالمئة من إجمالي تمويل الولاية للبحث والتطوير والتنمية؛ وتلقت أكبر الجامعات الخاصة 23 بالمئة من مجموع أموال البحوث. ومن التمويل الاتحادي حصل حرم نظام جامعة ولاية لويزيانا على 49 بالمئة من الإجمالي، بينما حصل الحرم الخاص على

نحو 32 بالمئة (مجلس الأوصياء 1986 ب). وقد عمل كبار الإداريين في نظام جامعة ولاية لويزيانا علناً على سن قانون صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم. وعمل كبار الإداريين من الجامعات العامة والخاصة معاً على التخطيط التنفيذي تحت إشراف وتوجيه مجلس الأوصياء في الولاية.

وقدمت الخطة التنفيذية التي وضعها الصندوق المذكور تمويلاً لكل من: (1) الكراسي الوقفية؛ (2) البحوث الأساسية والتطبيقية، وخاصة في مجالات الفروع العلمية ذات الأهمية الاقتصادية للولاية؛ (3) توسيع الفروع والأقسام والوحدات؛ (4) توظيف الزملاء من الخريجين المتفوقين. وكان هناك جدول تمويل أولي مدته اثنا عشر عاماً يشترط بأنه بعد العامين الأولين، فإن معظم أقسام البحوث الأساسية (حسبما تحددها المؤسسة العلمية الوطنية) تصبح مستحقة للتمويل على أساس تداخلي متعاقب الترتيب، باستثناء العلوم الحيوية وعلوم الأرض/ البيئة، التي كانت مستحقة بصورة سنوية. وقدم برنامج البحوث التطبيقية تمويلاً على أساس تداخلي متعاقب الترتيب لأحد عشر موضوعاً متصلة بمصالح الولاية الاقتصادية، ولكنه لم يقدم تمويلاً سنوياً إلا لإنتاج النفط والغاز، وللكيمياء، وعلوم المواد، والتكنولوجيا الحيوية. وجعل البرنامج كل الفروع المستحقة تتحرك بموجب جدول دوري مدته ثلاثة أعوام. أما برنامج المنح الدراسية للخريجين المتفوقين فأخذ يقدم تمويلاً سنوياً لخمسة من مجالات الفروع العلمية الأربعة عشر، وهي: الكيمياء والفيزياء والفلك وعلوم الأرض/ البيئة، وعلوم الأحياء والهندسة (مجلس الأوصياء 1987).

المناهج

كانت منهجية هذه الدراسة ذات ثلاث شعب. فمن أجل تركيب مجموعة من المواضيع لتحليل الخطاب، قارنت الباحثة النسخ الخمس من لائحة مجلس الشيوخ رقم 105 التي أوجدت الأساس لصندوق لويزيانا للوصايا على جودة نوعية التعليم، أو صندوق الوصاية الدائم، وصندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم. وقد أعيدت صياغة مسودة اللائحة أربع مرات بين شهري نيسان/ إبريل وتموز/ يوليو عام 1985 بينما كانت التعديلات تأتي إلى

مجلس الشيوخ على أيدي كل من لجنة التعليم ولجنة التخصيصات التابعتين للمجلس، وشيوخ من قاعة المجلس. وحسب النصوص الرسمية والروايات المسرودة، فإن المواضيع الأساسية في المناقشة كانت (1) هل يجب حماية كل الكسب غير المتوقع (g)8 تحت الوصاية من أجل التعليم؛ و(2) كيفية تقسيم الحصة المحمية من أجل التعليم.

وبالإضافة إلى تحليل المواضيع الرئيسية السائدة استعرضت الدراسة المعضلات التي ظهرت في الأدبيات ومن تقارير مجلس الأوصياء. وصارت هذه الأفكار أساساً للمطالب النظرية التي أطرت تحليل بيانات الموضوعين الأوليين المذكورين أعلاه. ويركز هذا الفصل على واحد من هذه المطالب:

لقد أعيد تركيب نظرية رأس المال البشري لأغراض تجميع دعم من الولاية للتعليم العالي قائم على أساس منطق الفوائد الاقتصادية للمؤسسة والولاية. وهكذا فإن الفوائد الخاصة وغير المالية للفرد انتقلت إلى الهامش الخارجي للمناقشة، تمشياً مع الضغط المصلحي للتشريع الاتحادي (سلوتر 1991)

السجل التشريعي الرسمي

على المستوى الأول، تفحص الباحثون السجل التشريعي الرسمي للائحة المجلس رقم 105، وقارنوا بين المسودات المؤقتة الخمس وبين النسخة الأخيرة للائحة، وبين نصوص سياسة التعليم المعاصرة والتنمية الاقتصادية. وقد بدت المسودات المؤقتة متصلة، لأن لها مؤلفاً واحداً مشتركاً، ومؤيدين مشتركين، أو بسبب التشابهات في الغرض المذكور فيها أو اللغة. كما قارن الباحثون سياسة صندوق لويزيانا لدعم سوية العلم مع مجموعة القوانين الموجودة التي تسمح بتوسيع التعليم العالي، ولكنها ظلت بلا أساس. وتمت مقارنة نصّيّة ثالثة مع تشريع مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجيا (لائحة مجلس الشيوخ رقم 947، لعام 1984) التي اقتسمت رعاية مجلس الشيوخ مع صندوق لويزيانا لدعم السوية التعليمية. وكانت مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجيا واحدة من أربع وعشرين قطعة تشريعية للتعليم/ والتنمية الاقتصادية صادق عليها

الحاكم في خطابه الافتتاحي ثم سنّها في وقت لاحق عام 1984. كما أن صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم وُضِعَ ضمن سياق تقرير لجنة الحاكم للتنمية الاقتصادية الذي نُشِرَ في تشرين الثاني عام 1985.

وقد تم أيضاً فحص جزء من وقائع جلسة لجنة التعليم التابعة لمجلس الشيوخ في 30 أيار/ مايو 1985، من شريط سجله كاتب اللجنة. وقد حضر تلك الجلسة سبعة من أعضاء اللجنة، والسناتور الراعي للائحة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم؛ وضيوف من التعليم العالي، والتعليم الابتدائي والثانوي، والأعمال التجارية، وغيرها من المجالات العامة، وشاركوا في المناقشة. وقد فسرت تلك الواقعة على أنها مقابلة طقوسية تحدها القواعد والمصادر الاجتماعية للثقافة التشريعية (جيدنز 1984).

روايات صناع السياسة

وعلى المستوى الثاني من التحليل تفحصت هذه الدراسة روايات صناع السياسة التي أتاحت فهماً لبناء السياسة أكثر مما كان ممكناً استخلاصه من نصوص الخطاب الرسمّية وحدها. ولذا فإن المستوى الثاني من التحليل ربط النصوص الرسمية مع روايات منفذي السياسة، لإظهار اهتماماتهم ودوافعهم. وقد استُخدِمَ تحليل الروايات على مستويين (1) للتحليل الداخلي لمحتوى المقابلة ومكانها (رايسمن 1993)؛ و(2) كأداة لتحليل المطالب المتنافسة والمتناقضة بين الروايات (روي 1994).

وكانت تعليقات صناع السياسة على النصوص الرسمية متضاربة ومتناقضة أحياناً، ولكن التصريحات نفسها كانت تظهر صحيحة ضمن السياق والتراكيب الاجتماعية لمجالات سياسة كل منهم. وقد وُجِدَ تفسير لاختلافاتهم في نظريات هابرمان عن «إستراتيجيات الإدراك» التي تسمح للأفراد أن يقوموا بالتنظيم والعمل ضمن أنظمة اجتماعية مبنية على ثلاثة أنماط من المعرفة: هي العمل، والتفاعل الاجتماعي، والسلطة (فيشر 1985). وبعد ادعاء جيدنز نظرية التركيب (1984) تم تفسير ممارسة الولاية السياسية من وجهة نظر المصادر الاجتماعية التي شكلتها - وهي المعاني، والأخلاق،

obeikandi.com

والسلطة. أما سياسة التعليم العالي التي برزت فقد وضعت ضمن السياق التاريخي لتخطيط التعليم العالي وممارسات تنظيم الميزانية.

وعندما كانت المؤلفة تدير برنامج البحث التابع لصندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم في جامعتين، شعرت بفضول بشان التأثير الممكن لصناع السياسة وعملية التركيب على نتائج البرامج اللاحقة. غير أن اللغة الموجزة لنصوص السياسة لم تقدم سوى مفاتيح محدودة. وبما أن وكلاء السياسة المسؤولين عن سياسة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم كانوا يعملون من مواقع قوة ضمن التعليم العالي والنظام التشريعي، فقد تم البحث عن هوياتهم ومصالحهم واهتماماتهم من أجل الحصول على رؤية معمقة في شروط السياسة.

عملية المقابلة:

ثالثاً، أجريت مقابلات مع واحد وعشرين موظفاً شاركوا في العملية التشريعية بشكل فعال. وكان بينهم إداريون، وضاغطون من أجل المصلحة، ومشرعون، وضاغطون آخرون، وموظفون عموميون. وكانت أسئلة المقابلة الأولى فعالة بطابعها، ومصممة للحصول على معلومات غير موجودة في النصوص الرسمية. وقد أنشئت الأسئلة لتتبع معلومات عن شبكات منفذي السياسة وقيمهم واهتماماتهم، وعن الصراع على السلطة بين مجموعتين هما الشعبويون والإصلاحيون. وقد شملت الأسئلة الأولية في المقابلة ما يلي:

1- من الذي صاغ في الأصل أهداف برنامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم؟.

2- هل كانت هناك علاقة بين تشريع ذلك الصندوق (1985) وتشريع مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجيا؟

3- هل كانت هناك صلة بين مبادرة الصندوق ولجنة التنمية الاقتصادية التابعة للحاكم (1984-1985)؟

4- ماذا تعرف عن التغييرات التي حدثت في اللائحة في العملية التشريعية؟

5- كيف حدث تقسيم الأموال بين التعليم العالي والتعليم الابتدائي/الثانوي؟

وفي وقت مبكر من المقابلات صار واضحاً أن الأسئلة المركبة كانت تقاطع عملية السرد، لأنه في المقابلات مع النخبة كان المجيبون يسيطرون على التجربة، ويركّبون الروايات حسب إستراتيجياتهم الداخلية الخاصة بهم (مارشال وروسمان 1989). وكانت الروايات أيضاً تعبيرات عن الكيفية التي يريد بها الراوي أن يعرفه الباحث. وقد أتاحت ظروف المقابلات التي جرت وجهاً لوجه حصول الباحث على بيانات عن طريق الجمع بين الإشارات والكلام. وكان اثنان ممّن جرت معهما مقابلة يحتلان مكاتب تطل على مبنى الكابتول، موقع أنشطتهما المهنية السابقة، أثناء إعادتهما لسرد قصتهما عن صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم.

وكانت ملاحظات الذين أجريت معهم المقابلات مقيدة ومحدودة بسبب وجود جهاز التسجيل الصوتي، وقد ألمح خمسة منهم إلى ذلك. وعلى سبيل المثال فقد قاطع واحد منهم نفسه بقوله: «وهكذا فقد كان عجيباً أنه تم إقرار اللائحة في مثل هذا المناخ». «هل كان [...] مشاركاً؟» «لا أتذكر. دعني أقول ما يلي... هل يمكنك إطفاء المسجل؟»

(السؤال العشرون في المقابلة، ص 6 – 10)

وقد أعطت المقابلات روايات متعارضة ومتضاربة، ومع ذلك فقد كان لكل منها أساس ضمن ممارسات كل من المجيبين في مجال عملهم المهني: التعليم العالي، الحكومة، العمل التجاري، وغيرها. وكشفت قصصهم عن التعقيد، وانعدام اليقين، والاستقطاب الذي رافق عملية تركيب السياسة. وقد تمَّ اعتماد نهج تفسيري، لإبراز مكانة كل مجيب (ريسمان 1993)، وتقلصت الأسئلة حتى تركزت في استفسارات عن نوعين من «الجولة الكبرى» التي تستدرج قصصاً من نخبة المجيبين:

1- ما هي القضايا المبدئية التي أثرت على إقامة برنامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم؟

2- كيف تمت إدارة عمليات التسوية للتوفيق بين الفئات السياسية؟ (إذا لم يتطوع المجيب بإعطاء هذه المعلومات في روايته).

openkandil.com

إعادة بناء السياق في نظرية رأس المال البشري

لعل أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في ممارسة الضغط لصالح صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم هو ما يتصل بعملية بناء الائتلافات. فقد كان في لويزيانا تقليد شعبي قوي يعطي قيمة لنشر التمويل حتى يصل إلى شرائح كبيرة من السكان بدون أساس منطقي اقتصادي قوي (ميرون 1992؛ تراميل 1996). وهذه قاعدة قيمية من شأنها أن تكسب تأييداً باستخدام تمويل جديد لدعم المدارس بصورة عامة. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مجموعة آخذة في الاتساع من المحافظين الجدد تؤمن بالحجج العلمية الجديدة التي تستخدمها المؤسسة العلمية الوطنية لتجادل لصالح إعادة الاستثمار في البحث العلمي. وقد قامت إعادة تركيب سياق الأساس المنطقي لنظرية رأس المال البشري بدورٍ شديد الأهمية في الجمع بين هاتين المصلحتين لدعم التشريع وفيما يلي أدناه فحص لتطور الأساس المنطقي الجديد لرأس المال البشري تتبعه مقابلات، تلقي مزيداً من الضوء على كيفية تطوره.

السجلات التشريعية الرسمية

في جلسة 25 أيار/مايو، 1985 للجنة التعليمية التابعة لمجلس الشيوخ من أجل سماع الشهادات، استخدم واحد من النخبة الحكومية نسخة منقحة من نظرية رأس المال البشري للحث على تأييد لائحة مجلس الشيوخ رقم 105. فبدأ شهادته بالأساس المنطقي لتمويل التعليم العالي من منظور يوضح بأن نفقات لويزيانا على التعليم العالي كانت أقل من المعدل الإقليمي بمبلغ 122 مليون دولار (محضر جلسة المجلس رقم 3، ص 19 – 20). فكرر تصريحه التأكيد على إستراتيجية متكيفة قدمها إداري في موقع قيادي في مؤسسة عامة بارزة، مثلما كان سينظر فيها تشافي (1983) باستخدام صندوق الوصاية التابع لصندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم كوقف من أجل التعليم العالي (سؤال في المقابلة). وعندما لقيت حججه معارضة قوية من اللجنة، استحضر عقيدة كان المدافعون عن التعليم العالي قد استخدموها على المستوى الوطني – وهي علاقة التنمية الاقتصادية. وأصر النخبوي الحكومي على متابعة قضيته:

تستطيع لويزيانا أن تبدأ بإنتاج القوة الفكرية والتكنولوجيا. فاقتصادنا الآن تماما آخذ بالتراجع. وان الطريقة الوحيدة التي تغذي بها المجتمعات والدول الحديثة اقتصادها هي عن طريق التعليم العالي... إنكم تحصلون على مردود سريع من استثماركم في التعليم العالي (محضر جلسة مجلس الشيوخ رقم 6، ص 16 – 20).

وبعد تحديات متكررة من أعضاء اللجنة الشعبويين، تابع النخبوي الحكومي تصريحه بالقول: «ولكن التعليم العالي يستطيع امتصاصها [المكاسب الضريبية المفاجئة] بشكل فوري تقريباً، ويستطيع أن يخلق التكنولوجيا الضرورية» (محضر الجلسة رقم 7، ص 19 – 21). وتابع خطابه عن التنمية الاقتصادية بوصف كيفية قيام ولايات أخرى، مثل تكساس، بتمويل التعليم العالي لاجتذاب الأساتذة النجوم إلى الجامعات – وهم نجوم يُغْرون الصناعة:

...وبعد ذلك مباشرة يتم [نقل] التقانات التي تقدم فرص عمل.... واعتقد أنه بالإضافة إلى مجرد التعليم، فإن التأكيد على التعليم العالي له علاقة بالتنمية الاقتصادية. وهذا ما تقوله جميع الولايات الأخرى ويقوله جميع المستشارين [المستشارون الاقتصاديون لصندوق الوصاية بولاية لويزيانا]. فهذا هو المكان الذي هم ذاهبون إليه. ونحن بصراحة لا ننافس (محضر الجلسة رقم 9، ص 10-35.9).

ومن وجهة نظر التحليل اللغوي، كان التبادل مهماً، لأنه بالرغم من تكرار مؤلف اللائحة لحجة تلازم التعليم العالي والتنمية ثلاث مرات رداً على تحديات أعضاء اللجنة، فإن أعضاء اللجنة لم يعلقوا أبداً على حجته بشكل مباشر. فكانت الإشارة الوحيدة لعلاقة بموجب نظرية رأس المال البشري بين التعليم والتنمية الاقتصادية هي التي أوردها عضو اللجنة من المنطقة الشمالية الغربية. فعاد إلى التفسير الأصلي لنظرية رأس المال البشري (بيكر 1964)، بالتركيز على فائدة التعليم للفرد وللمجتمع كذلك:

لقد سمعت السيد [الضاغط القيادي لمصلحة رجال الأعمال في الولاية] يقول عشرة ملايين مرة أن السبب الرئيسي لرغبة الناس في المجيء إلى ولايةٍ ما هو أن لديها نظام

تعليم جيد النوعية.... وأنا سأعطه بما كان يعطني (محضر الجلسة رقم 10، ص 13-15).... وأنا أؤيد ضخّ قسم من هذه السبعمائة مليون دولار في مجرى دماء الأطفال من الصف الأول إلى الصف السادس، فهذا هو أهم مكان يمكنكم أن تنفقوها فيه.... أريد أن يذهب بعضها للأطفال، وهذا بشكل أساسي هو ما سنفعله (محضر الجلسة رقم 11، ص 11-14).

وكان التصريح الأخير للسناتور الكبير بعبارة «وهذا بشكل أساسي هو ما سنفعله»هو ختام التبادل الرسمي بين مؤلف اللائحة وبين اللجنة. فكان تصريحاً قُدِّم بثقة حملت كل ثقل قوة القاعدة الشعبية للجنة التعليم التابعة لمجلس الشيوخ.

ومن الناحية النظرية، فإن العقيدة التي استخدمها النخبوي الحكومي كانت تعكس إعادة تركيب نظرية رأس المال البشري كما وصفها سلوتر (1991). فهذه النظرية (ليزلي وبرينكمان 1988) تركز على مكاسب التعليم كونها فوائد للفرد وللمجتمع كذلك. فكانت النسخة المعادة التركيب تعكس البنيوية الكلاسيكية التقليدية التي تنزع الصفة المركزية عن الفرد وتضع التركيز على المؤسسة والمجتمع.

وقد جادل بلولاند (1995) بأن أغراض التعليم العالي وممارساته يعاد تركيزها على طاقة أداء الجامعة المتصلة بالنظام الاقتصادي. فقد وصف الصلة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بأنها خاصية «ما بعد الحداثة» وتقوم جزئياً على أساس الملاحظة بأن مهمة الجامعات في النصف الأخير من القرن العشرين هي خلق المهارات بدلاً من «المثاليات». غير أن أفضل برامج الخريجين الأمريكية كانت تسعى للحصول على دعم الصناعة للبحوث منذ أواخر القرن التاسع عشر (بوبكيفيتز 1991؛ وتاياك 1974).

ومع نمو الدعم الاتحادي للبحوث بعد الحرب العالمية الثانية، كانت جامعات البحوث أقل اعتماداً على دعم القطاع الخاص. ولكن عندما بدأ التمويل الاتحادي للتعليم العالي يتضاءل في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ويتضاءل معه موقع الولايات المتحدة في السوق العالمية، صار الاعتماد على مصادر الشركات الخاصة مهماً للتعليم العالي مرة

أخرى. عن طريق بيانات السياسة الصادرة عن أكاديمية العلوم الوطنية ووكالات التمويل الاتحادية تعرضت الجامعات للضغط كي تتابع شراكات مالية مع الصناعة.

إن ما قد يكون معّبراً عما «بعد الحداثة» أو «بعد التصنيع» في تحليل بلولاند (1995) هو أنه منذ الركود الوطني في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وجدت الجامعات نفسها أقل نجاحاً في تجميع الدعم للبحوث من الصناعات التي راحت تقلص ميزانيّات البحوث الخاصة بها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الجامعات تذهب إلى الحوض العام بحثاً عن تمويل، لتوسيع البنية التحتية لبحوثها وأساتذتها بهدف معلن، هو زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص الصناعي (سلوتر 1993).

وفي حالة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم، اعتمدت مجموعة الضغط لمصلحة التعليم خطابَ العلم والتنمية الاقتصادية من الوكالات الاتحادية كي تطلب أموالاً من الولايات لتعزيز التعليم العالي العام والخاص وأبحاث الخريجين، وذلك -من حيث الظاهر- لفائدة الاقتصاد الوطني. ذلك أن اعتماد سياسة اتحادية ولغة سياسية لإعلان مبادرات تعليمية كان ممارسة راسخة منذ زمن طويل، وهي ممارسة تنتج تحولات مهمة في مقصد السياسة الأصلي (ويرت وكريس 1972).

إن اقتصاد لويزيانا، المبنيّ إلى حد كبير على الزراعة واستخراج الموارد ليس فيه إلاّ عدد قليل من الصناعات الكبيرة التي تتخذ في الولاية مقراً لها. ذلك أن معامل الولاية الصناعية، القائمة على البحث الكيميائي والهندسة الكيميائية (النفط والغاز أو الشركات البتروكيميائية) تقع مقراتها خارج الولاية. وتملك الولاية ثلاث كليات طبية، ولكن التقنيات المطورة في هذه المواقع كثيراً ما تُعْطَى تراخيصها لشركات أجنبية أو من خارج الولاية. وهكذا فليست هناك فرص تذكر لأساتذة البحوث لإقامة شراكة مع شركات القطاع الخاص أو مختبرات البحوث الصناعية في الولاية.

كانت المهمة المعلنة لبرنامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم هي التنمية الاقتصادية، ولكن البرنامج كانت تنقصه بعض العناصر، مثل تجمعات رأسمالية

للمشاريع أو برامج التنمية التكنولوجية الضرورية لنجاح برامج الولاية النموذجية المذكورة في وثائق تخطيط مجلس الأوصياء. فبرنامج كاليفورنيا المذكور كان يركز على الصناعات الإليكترونية الدقيقة، وكان له تمويل مشترك من الولاية والصناعة. وكانت لدى ولاية نيوجيرسي مؤسسة للعلم والتكنولوجيا تدير سبعة مراكز للتكنولوجيا المتقدمة ورأسمال لتمويل المشروعات. وقد أوجدت ميتشغان عدداً من المراكز التقنية مع أموال تأسيسية من الولاية وإشراف جزئي من الصناعة[3]. ولدى أوهايو برنامج توماس آلفا أديسون المتعدد الجوانب يعمل من إدارة التنمية الخارجية، مع رأسمال تأسيسي لمضاهاة دعم مماثل من القطاع الخاص. وأقامت بنسلفانيا شراكة بن فرانكلين التعاونية التي لها مهمات تشبه برنامج أديسون. وصممت تكساس برنامج بحوث كثير الاستهداف ينطوي على دعم إلزامي من الصناعة.

ومن المفارقات أن مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجية، التي تم تفويضها ولكن بلا تمويل في عام 1984، قدمت فعلاً عناصر موجودة في الولايات النموذجية، ولكنها مفقودة في برنامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم. ولم تكن هذه المؤسسة برنامجاً تغلب عليه صفة تمويل البحوث الأساسية، ولكنها تشمل سلسلة الحوافز التكنولوجية كلها، من توليد الأفكار إلى العمليات التجارية. وكان التركيز على تقديم رأسمال تأسيسي ولتمويل المشروعات بواسطة سلطة عامة رابطة. وكان البرنامج موجهاً نحو القطاع الخاص، مع اشتراطات تنص على دعم الأموال العامة باستثمارات خاصة (معهد أبحاث الخليج الجنوبي 1984).

كانت مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجية (لائحة مجلس الشيوخ رقم 947، لعام 1984) محاولة لتخفيف أزمة الولاية الاقتصادية الناجمة عن الهبوط السريع في صناعة النفط والغاز عام 1981-1982. ومع فقدان العائدات من ضرائب النفط والغاز وغيرهما، بدأت أوضاع الولاية المالية تتعرض لدوامة من الهبوط لم يسبق لها مثيل منذ الركود الكبير [في أوائل الثلاثينيات]. وكما هو مذكور آنفاً فإنه عند حلول عام 1982 – 1983 كان العجز في الميزانية قد وصل إلى ست مئة مليون دولار (ولا تزال لويزيانا تخدّم

ذلك الدَّيْن). وكانت مخصصات التعليم العالي تتقلص بشكل سنوي[4]. وأدت الأزمة الاقتصادية إلى جعل اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية ولجنة التجارة التابعة لمجلس الشيوخ تستأجران مستشارين اقتصاديين من الشمال الشرقي. وكان المستشارون قد بدؤوا في العمل في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مع المشرعين في ماساشوسيتس وأوهايو وبنسلفانيا، وهي الولايات التي كانت قد تعرضت لتآكل سريع في قطاعاتها التصنيعية الكبرى. وقد أجريت دراسة لويزيانا في الوقت نفسه تقريباً مع دراسة حالات آركنساس، وكنساس، وأوكلاهوما وكنتكي.

وكانت الفكرة المركزية للنموذج التخطيطي هي إعادة رسم خريطة الاقتصادات التصنيعية لتحويلها إلى اقتصادات أكثر تنوعاً وتعدداً في المجالات تؤكد على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجية العليا. وكانت الحصيلة الأولية للدراسة هي تشريع مؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجية، الذي تمّ سَنُّهُ في عام 1984، ولكنه لم يُمَوَّل. وتدعو هذه المؤسسة إلى تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي (باستخدام نموذج المؤسسة العلمية الوطنية) الذي يمكن احتضانه في المشروعات التجارية. وقد ركّز على ما يلي:

- خلق آليات لنقل التكنولوجية وإيصال أفكارها إلى الأعمال التجارية في لويزيانا.
- رعاية مشروعات الريادة، بما فيها تشغيل رؤوس الموال.
- إيجاد مجلس في الولاية للعلم والتكنولوجية (لائحة مجلس الشيوخ 947، لعام 1984).

وحسبما قال أحد المستشارين الذين أجريت معهم مقابلة: «كانت لويزيانا إحدى التجارب الكئيبة.... فكان العيب القاتل فيها هو وجود أربعة تعديلات دستورية مقرر عرضها على المصوتين فيما يخص تمويل الآليات لمؤسسة لويزيانا للعلوم والتكنولوجيا. ولكن [الحاكم] كان يواجه اتهاماً في ذلك الوقت، فلم يكن يركز على التشريع».

وكانت لغة السياسة في مؤسسة لويزيانا للعلم والتكنولوجية فيما يتعلق بالتعليم العالي شبيهة باللغة التي كان يستخدمها كثير من الإداريين في التعليم العالي آنذاك.

وكانت المؤسسات في أوائل الثمانينيات تعاني من آثار تجربة الركود الوطني، مع هبوط التسجيلات وتقلص الدعم من القطاع الخاص. وفي عملية إعادة التمترس، استخدم الإداريون استراتيجيات مالية متكيفة في سعيهم للحصول على دعم اتحادي لصيانة المختبرات، والمكتبات، ومرافق البحوث. وقد استخدم رؤساء الجامعات عقيدة رأس المال البشري المعادة التركيب التي تربط التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية في شهاداتهم أمام لجان الكونغرس من عام 1980 إلى عام 1985، للحصول على دعم لمؤسساتهم من نظام البحوث الوطني، وبذلك أكدوا الفوائد التي ستكسبها المؤسسات والولاية(سلوتر 1991). غير أن الحجج الجدلية كانت تنطوي على مفارقات منغرسة فيها لان استثمارات التعليم العالي التي تهم الصناعة كانت (1) لأجل تعليم الخريجين بشكل أولي أساس (2) محصورة في العادة بمواضيع العلم والهندسة. ولم يكن تعليم الخريجين سوى جزء من مجموع حاجة التعليم العالي، ولو أنه جزء باهظ الكلفة نسبياً. وقد أضفت أنظمة الاعتقاد والإيمان صفة الشرعية على هياكل السلطة بينما اخفت حالات عدم التساوي. وسمحت السياسات لهياكل السلطة بمساعدة المؤسسات على حساب الأفراد. وعن طريق إعادة رسم الميزانيات، تمكن الإداريون من دعم برامج جديدة دون أن يتطلب ذلك أموالاً جديدة.

ومن وجهة نظر الممارسة العملية، فإن زعم النخبوي الحكومي بأن التعليم العالي (تعليم الخريجين والبحث العلمي) يستطيع «بشكل فوري تقريباً» أن ينتج التكنولوجيا (محضر جلسة مجلس الشيوخ رقم 27 ص 19) كان يتعارض مع ما كان مجلس الأوصياء يعرفه في ذلك الحين (معهد أبحاث الخليج الجنوبي 1984). وقد قام هذا المعهد، الذي هو وكالة شبه حكومية، بتهيئة أوراق عرض موقف تحذر من أخطار ربط البحوث الجامعية بالتنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فقد لاحظ معهد أبحاث الخليج الجنوبي:

«إن الجامعات ممثلة عموما في الأدبيات الشعبية باعتبارها عوامل في الجاذبية الصناعية. وتشير الأدبيات التجريبية إلى أن هذه العلاقات حقيقية ولكنها أكثر تواضعا بكثير مما... توحي به.... فالمهمة الكبرى للجامعة في التنمية الاقتصادية تكمن في إنتاج خريجين مثقفين، وهناك حاجة إلى نمط خاص من التعليم من اجل التنمية التكنولوجية

التي يجب عدم خلطها بقضايا ذات بروز أكاديمي، بل وحتى تفوق في العلوم» (معهد أبحاث الخليج الجنوبي، 1984، ص 12).

وهكذا ففي تقرير محضّر لمجلس الأوصياء، أوضح المعهد المذكور الفوارق بين عملية التعليم الجامعية وعملية التنمية التقنية. وقد أوضح مؤلف ذلك التقرير أن كثيراً من الباحثين يميزون بين العلم والتكنولوجيا، ولكن «لم يستمع إليهم أحد» (معهد أبحاث الخليج الجنوبي 1984). ففي تقرير إلى مجلس الأوصياء، عرض المعهد موقفاً فيه تسوية (1985): «ومع ذلك فإذا كان النشاط التكنولوجي يحركه العلم، فإن الاستثمارات في العلم يجب عندئذٍ أن تكون أساساً للسياسة التقنية».

روايات صناع السياسة

لقد كشفت تصريحات منفذي السياسة أن طرق المعرفة المتخصصة بالتعليم العالي – وخطاب التنمية الاقتصادية الذي كانت الوكالات الاتحادية تستعمله، كان يستخدم على مستوى الولاية للتأثير على الرأي العام. وقد استذكر نخبوي من التعليم العالي:

وكان إيريك بلوتش [مدير مؤسسة العلوم الوطنية] موجوداً آنذاك، ويقوم بأعمال كثيرة مع المؤسسة حول كيفية تعزيز التنمية الاقتصادية... والروابط بين الجامعة والصناعة... ومن الناحية الأساسية... فإنه كان يقول... إنك... إذا استثمرت في هذه المجالات الشديدة التحديد في التعليم العالي، وأدخلت الصناعة في العملية، فإنك ستحصل على نقل للتكنولوجيا والتدريب في المجالات الصحيحة وفي التنمية الاقتصادية... وقد استخدمنا الحجة. واقصد أن إيريك بلوتش لم يكن هو الوحيد الذي فعل ذلك.... بل إن بلوتش جعل الأمر بادياً للعيان... فالتعليم العالي هو تنمية اقتصادية للأمة، والإنتاجية في الأمة تعتمد على العلم.... والعلم معتمد على التعليم العالي، وهنا كيفية تحسين المضخة للحصول على التنمية الاقتصادية (الجواب التاسع في المقابلة، ص 9 – 35).

غير أن هذا المنظور الطويل الأمد يناقض الشهادة العالمية لمؤلف اللائحة أمام لجنة التعليم التابعة لمجلس الشيوخ (في 30 أيار/مايو 1985):

obeikandl.com

«إن التعليم العالي يمكن أن يجتذب أساتذة بصورة تكاد تكون **فورية**... ويشكل منهم نواة في الحرم الجامعي، ويحول التكنولوجية فوراً بحيث تقدم عدداً كبيراً من فرص العمل» (مقابلة: مع U، رقم 4، ص 6-11).

وقال نخبوي حكومي: «إن الناس الذين عرفوا أن عائدات النفط والغاز قد شرعت تتناقص أدركوا أنه يجب عمل شيء مّا. وقد انسجم [برنامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم] مع حالتنا الذهنية المؤمنة بأن التعليم العالي مهم، وأن مواردنا الطبيعية يجب أن لا تُسْتَغَلَّ فقط، بل يجب استخدامها لصناعة تنجم عنها شركات منفصلة أكثر توجهاً إلى الناس» (مقابلة مع H، رقم 3، ص7-9).

وقال نخبوي حكومي : «لا أعتقد أن هناك فهماً عاماً لعواقب وظلال ما يحدث، ولكنني أعتقد أنكم تستطيعون... تسمية شيءٍ ما تعليماً أو تنمية اقتصادية... وتقولبونه بطريقة تجعله مستساغاً. وهذا ما حاولنا أن نفعله بجزرة الوظائف الجديدة والاقتصاد الأفضل. واستطعنا أن نجتذب معنا بعض الناس الذين كانوا سيصوتون لصالح نوع من التشريعات الأكثر غموضاً» (مقابلة مع H، رقم 4، ص 12 – 18).

ولقد لخص نخبوي من التعليم العالي الوضع كما يلي:

حسبما أتذكر، فإن [التنمية الاقتصادية] كانت شيئاً يحتاجون إليه لتمرير اللائحة.... وكانت هناك في ذلك الوقت حجج... لمحاولة إقناع أهالي لويزيانا بصرف مزيد من الأموال على التعليم، لأن مشاكلهم الاقتصادية هي نتيجة التعليم السيئ.

وأعرف أن تلك هي المرة الأولى التي رأيت فيها ذلك في الولاية، حيث كان الأمر ظاهراً للعيان بشكل متبلور فهمه المشرعون فعلاً. وقبل ذلك، كان انطباعي عندما تحدثت مع الناس هو: «آه، نعم، بالتأكيد، التعليم، والتنمية الاقتصادية». ولكن كان هذا هو الوقت الذي استقرت فيه الفكرة في ذهني.

وأتذكر أن ذلك هو الوقت الذي كان النفط قد تناقص فيه. وكان النجاح في حالة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم شيئاً يمكن عزوه إلى وكلاء السياسة البارعين

والتوقيت. ولمصلحة الإصلاحيين، كانت تلوح في الأفق أول أزمة اقتصادية كبرى تحيق بالولاية منذ الركود الكبير [عام 1929]، وكانت العقيدة التي استخدمها صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم تقترح علاجاً لتلك الأزمة. وكان البرنامج منسجماً كذلك مع السياق العام لنزعة المحافظين الجدد في الثمانينيات، لأنه لم تكن هناك ضرورة لفرض ضرائب جديدة. وكأن العقائد التي استخدمها التعليم العالي ونخبة رجال الأعمال قد اتخذت بشكل فعال صفة «عقيدة البدهيات» المسيطرة، كما كان سيصفها ميرون (1992). وكان من العوامل الأخرى التي أسهمت في نجاح الموظف الإصلاحي أن المكاسب المالية من الاقتطاعات الضريبية كانت متوقعة، ولكنها لم تكن جاهزة في اليد، لأن الحاكم الشعبي لم يتدخل في المبادرة الحكومية الطيبة، بسبب توجيه الاتهام له. وأخيراً فقد تم شن حملات إعلامية وعلى مستوى القاعدة لإبراز المشروع للعيان وتجميع التأييد العلني العام له. وفي شهر تموز/ يوليو 1986 وافق المشرّعون على برامج صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم، فتم تثبيته باستفتاء عام في شهر تشرين الثاني عام 1986.

وقد استعار التحالفُ الإصلاحيُّ البلاغة الخطابيةَ لنظرية رأس المال البشري المعادة التركيب من الوكالات الاتحادية لتبرير تمويل التعليم العالي لأغراض التعزيز الاقتصادي للولاية. وبدلاً من التركيز على فوائد التعليم للفرد، ركزت النظرية المتغيرة على فوائد التعليم للمجتمع. أما الحجج التي استخدمها مؤيدو لائحة مجلس الشيوخ رقم 105 (لعام 1985)، فقد ربطت البحث العلمي في الجامعة الذي ستدعمه مكاسب أموال الضرائب، مع المكاسب الفورية لإعادة تقوية اقتصاد الولاية الكسيح. وبالرغم من أن بعض رجال النخبة في التعليم كانوا على وعي بالعلاقة غير المنطقية بين البحث العلمي والمكاسب التكنولوجية الفورية، وبالرغم من أن سياسة صندوق لويزيانا المذكور كانت تنقصها اشتراطات تنص على تمويل رأسمال المشروعات والتنمية التقنية، فقد استخدموا البلاغة الخطابية الاقتصادية لإقناع المشرعين والمصوتين من عامة الناس بفضائل تلك السياسة.

تبعات إعادة بناء المسوغات

تحمل هذه الحالة معاني ضمنية للباحثين الذين يدرسون الضغوط لصالح التعليم العالي، والضاغطين الذين يركّبون أسساً منطقية جديدة للتمويل العام. وفيما يلي أدناه تفحّص لهذه الجوانب من الحالة.

فأولاً يبدو تركيب أسس منطقية جديدة ضرورياً بسبب هبوط الأنماط التقليدية للدعم العام للكليات وطلابها. وقد كان الهبوط في لويزيانا مفرطاً أكثر مما هو في معظم الولايات الأخرى، ولكن معظم الولايات الأخرى واجهت شيئاً من الهبوط في الدعم العام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، ومع الحرب الجديدة على الإرهاب والرغبة في إعادة مزيد من الأموال لدافعي الضرائب، فإن من غير المحتمل أن تؤدي الأسس المنطقية القديمة للتمويل العام إلى تقوية الإرادة العامة لتمويل التعليم العالي.

وقد عكست حالة لويزيانا إعادة تركيب أسس منطقية علمية واقتصادية جديدة على المستوى الاتحادي. كما أنها توضح بأن الاحتكام إلى التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري هو شيء مركزي في إقامة ائتلاف سياسي جديد. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري معارضة نسخة شعبية من رأس المال البشري في لويزيانا، وهي حجة لضخ أموال «على الفور في دماء الأطفال من الصف الأول إلى الصف السادس... وهذا أهم مكان يمكنكم إنفاقها فيه». ويجادل كثير من المحافظين الآن بأن تمويل المدارس ينبغي أن تكون له الأولوية على تمويل التعليم العالي. وعلى سبيل المثال فإن تشارلس فين (2001) قد جادل مؤخراً ضد زيادة الدعم للبرامج الاتحادية لمساعدات الطلبة، لإن إصلاح K-12 كانت له أولوية أعلى إذا كان الهدف هو التعليم لصالح القوة العاملة. ومن المفارقات أن حجة فين لعدم إعادة تمويل المنح الاتحادية القائمة على أساس الحاجة تبدو شديدة الشبه بالكلام المقتبس أعلاه. وفي هذا السياق، فإن المطالبة بتمويل التعليم العالي الذي له مردودات اقتصادية بعيدة الأمد وغير مباشرة من الصعب أن يقتنع بها الضاغطون المصلحيون، وخاصة إذا عوملت مقترحاتهم كبدائل لتمويل وبرامج K-12.

وفي لويزيانا فإن الأساس المنطقي الذي تطور كانت له علاقات مع مصالح قادة رجال الأعمال، وقد خلق أملاً باقتصاد جديد في الولاية. وقد أثبت هذا الأساس المنطقي أنه يلعب دوراً في تغذية ائتلاف جديد لتأييد إعادة توجيه الأموال إلى التعليم العالي. وفي هذه الحالة فإن الأساس المنطقي لدعم نقل التكنولوجية والبحوث التطبيقية التي تستطيع تغذية التنمية الاقتصادية، قد ضمن الدعم للتعليم العالي. غير أن هذه الحجج غير مقنعة لتقديم دعم عام، ولكنها مقنعة للاستثمار في المجالات الحساسة مثل تقانة المعلومات،والعلوم، والهندسة. ولذا فإنه يجب على المدافعين عن تمويل الكليات والدراسات أن يبحثوا عن أسس منطقية جديدة.

وثانياً، إن عملية تصنيع مطالبات جديدة بالتمويل العام هي في جوهرها عملية سياسية تتطلب من الضاغطين المصلحيين ومن الممثلين السياسيين وممثلي الشركات أن يفكروا بحرص وعناية. غير أنه يحتمل أن تكون هناك حاجة إلى ائتلافات مختلفة لأنماط مختلفة من التمويل العام. فالائتلاف من أجل تمويل البحث العلمي قد يكون مختلفاً عن الائتلاف الذي يؤيد المنح القائمة على أساس الحاجة في الولايات. غير أن من الظاهر أن طبيعية المطالبة لصالح التمويل وضد التمويل سوف تدفع إلى الأمام مطالب يستجيب لها جمهور الناس بوجهات نظر مختلفة. وفي لويزيانا كان من الضروري الحصول على دعم الشعبيين والمحافظين الجدد معاً على حد سواء.

وقد كشفت المقابلات مع النخبويين السياسيين أنهم كانوا واعين بأنهم يعيدون تركيب الأساس المنطقي لرأس المال البشري، وهي خطوة يرونها ضرورية لتوسيع جاذبيتهم، لتشمل مشرعين ذوي آراء مختلفة. وعن طريق الإعادة المتلاحقة لصياغة المسودات، اتخذ التشريع شكلاً قادراً على الإمساك بائتلاف من المحافظين الجدد والشعبويين. وهكذا فإن النصوص الرسمية -اللوائح والشهادات المقدمة لصالحها- شكلت حججاً محسنة بدقة متزايدة جعلتها قادرة على الجمع بين الأصوات والتأييد العام لتلك الأصوات. وفي لويزيانا كانت هناك أهمية حاسمة لجلب شيء من البلاغة الشعبية القديمة في تحالف مع الأساس المنطقي الاقتصادي للمحافظين الجديد. وقد كشفت المقابلات أن جماعة الضغط المصلحي كانت واعية بهذه العملية من التجميع التراكمي، لإعادة تركيب أساس منطقي يحافظ على تماسك الائتلاف الجديد.

والمعنى الضمني لهذا الكشف هو أنه، من أجل النجاح، يتعين على الضاغطين المصلحين أن يعيروا اهتماماً أكبر لأنماط الأسس المنطقية التي تتبناها مجموعات المصالح المختلفة لإعادة تركيب مقترحاتها لبناء ائتلافات جديدة لصالح دعم التعليم العالي. غير أن عملية تصنيع الحجج وإعادة تصنيعها هذه قد تكون منحدراً منزلقاً للتعليم العالي. فعلى مدى عشرات السنين كان التعليم العالي يقنع الناس بأهميته على أساس إسهاماته في الاقتصاد وفي التنمية البشرية. ومع تصنيع مناشدات جديدة للمطالبة بالتمويل، فإن من المهم النظر فيما إذا كانت للحجج قيمة، وما إذا كانت تمثل قيم الأسرة الأكاديمية. فيجب عدم التخلي تماماً عن الفضيلة من أجل التمويل. وقد كان هناك فضائل كثيرة لصندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم. غير أن نظرية رأس المال البشري لا تقدم أساساً منطقياً كافياً لإقامة وقف من هذا النمط، وخاصة عندما نأخذ في الحسبان أن التمويل قد تكون له آثار بعيدة المدى على التكنولوجية، ولكن تأثيره على القوة العاملة متواضع. ولكن في العملية النموذجية لممارسة الضغط لصالح التعليم العالي، فإن المطالبات أعيدت صياغتها كي تتنافس بطريقة أفضل مع سلسلة واسعة من المصالح السياسية للحصول على دولارات الضرائب المحدودة الكمية. وفي حالة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم تمت صياغة تسوية خصصت نصف الأموال لتحسين المدارس (ترامبل 1996).

الجدول 9-1: المؤشرات الاقتصادية لولاية لويزيانا

	1980[1]	1985	1990	1996
الدخل للشخص الواحد[2]				
لويزيانا	$8672	$11634	$14279	$19824
الولايات المتحدة	$9940	$14155	$18667	$24231
النسبة المئوية من المعدل	87	82	76	82
ناتج الولاية الإجمالي، من القطاع الخاص الصناعي[3]				
لويزيانا	$58364	$76581	$84341	$102980
الولايات المتحدة	$2.376.865	$3.616.174	$4.966009	$6.759.949
النسبة المئوية من المجموع	2.5	2.1	1.7	1.5

(1) سنوات تقويمية

(2) وزارة التجارة الأمريكية، مكتب التحليل الاقتصادي، قسم القياس الاقتصادي الإقليمي، نظام المعلومات الاقتصادية الإقليمية CD-ROM في DBER 1997.

(3) وزارة التجارة الأمريكية، مكتب التحليل الاقتصادي، على الموقع: www.bea.gov/bea/regional/data.htm.

وثالثاً، من المهم أن ينظر المدافعون فيما إذا كانت مطالبهم وادعاءاتهم ستؤيدها الأدلة العملية التجريبية إن كانوا يبحثون عن تمويل متواصل. وتشير نتائج المقابلات في هذه الحالة إلى أن الضاغطين المصلحيين والمشرعين كانوا على وعي بأنهم يقدمون مزاعم يصعب إثباتها. فالواقع أن تمويل البحث المركز على قضايا اقتصادية محلية ليست له مردودات اقتصادية فورية (الجدول 9-1)، كما هو مناقش أعلاه، ومع ذلك فإن مثل هذه المزاعم قدمت جزءاً من الأساس المنطقي لصندوق لويزيانا لدعم السوية التعليمية.

وحسب تقرير مجلس الأوصياء (1996)، فإن كل دولار استثمره صندوق لويزيانا المذكور منذ عام 1987 كان يعطي للولاية مردوداً قدره 1.7 دولار. غير أن هذه الدولارات لم يتم تكيفها بحسب التضخم. وعلاوة على ذلك، فإن بيانات مكتب الإحصاء الاقتصادي تشير إلى أنه بين عامي 1980 و1990 هبط معدل الدخل الشخصي في لويزيانا بشكل طفيف من 0.87 من المعدل الوطني إلى 0.82 من المعدل الوطني. أما إنتاجية القطاع الخاص الصناعي، كمؤشر على الصحة الاقتصادية للولاية فقد هبطت بالفعل من 2.5 بالمئة من إجمالي الناتج الوطني إلى 1.5 بالمئة منه.

وبما أن الصندوق كان في جوهره وقفاً قائماً على أساس التسوية مع الصناعة النفطية، فلم يكن هناك داعٍ للقلق من الغبار السياسي المتساقط من هذا الأساس المنطقي الاقتصادي غير المجرب. غير أنه إذا كانت الائتلافات الجديدة تحاول خلق أسس منطقية لتمويل الكليات وطلبتها من دولارات الضرائب، فيجب بذل عناية أكبر

بكثير للإدلاء بحجج لها حظ من إمكانية تأكيدها. فمن الممكن أن يكون التعليم العالي قد فقد حظوته لدى عامة الناس، لأن مردوداته لم تكن ظاهرة للعيان للمواطن العادي أو لأغلبية المشرعين. ولذلك فلعل خطابات العلم الجديدة تقدم أساساً للمجادلة لصالح تمويل البحث والتكنولوجية، ولكنها لا تحلّ مشكلة تمويل الكليات وطلبتها.

إن هناك حاجة واضحة إلى التفكير في الأسس المنطقية المستخدمة للتمويل العام للتعليم العالي. ذلك أن الأسس المنطقية الجديدة لتمويل الكليات وطلابها يجب تقديمها في معظم الحالات بطرق يمكن التأكد منها بالأدلة العملية التجريبية. وفي هذه الحالات، فإن من المهم أن تكون التطورات اللاحقة متصلة بالادعاءات التي قُدِّمَتْ عند تصنيع سياسات جديدة للتمويل في الولايات، لأن المشرعين سيتذكرون الادعاءات عند تصويتهم على الميزانيات اللاحقة. فمن أجل ممارسة الضغط لصالح التمويل عاماً بعد عام، فإن الكليات وطلابها بحاجة إلى الإشارة إلى آثار إستراتيجيات التمويل العام.

وتستطيع حالة لويزيانا أن تساعد في تقديم المعلومات لهذه العملية إلى درجة أن الضاغطين المصلحيين يعترفون بالحاجة إلى إعادة تركيب أسسهم المنطقية وبناء ائتلافات سياسية جديدة. ومن المحتمل أن يتطور هذا عبر عملية متكررة، على نحو كبير الشبه بتعاون المدافعين عن صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم في النسخ المتتابعة من اللائحة. غير أنه على عكس حالة لويزيانا، قد يكون من الضروري التفكير بطريقة أكثر انتقاداً وانفتاحاً بأشكال الأدلة التي ستساعد الائتلافات السياسية الجديدة على التماسك معاً عاماً بعد عام، وهي منهمكة في تغذية مرحلة جيدة من الاستثمار الصامد بثبات في التعليم العالي.

الحواشي

(1) تعرضت صيغة تغذية التعليم العالي لهبوط سريع في النصف الأول من الثمانينيات. ففي عام 1981 – 1982 كانت تلك الصيغة عند 97.7 بالمئة؛ وفي عام 1983-1984 عند 81.7 بالمئة؛ وفي عام 1984-1985 عند 83.8 بالمئة؛ وفي عام 1985 - 1986 عند 68.6 بالمئة (مجلس الأوصياء 1996).

(2) سمحت لائحة مجلس الشيوخ رقم 692 (لعام 1979) بتأسيس برنامج بحث وتنمية، لتشجيع البحوث الأساسية وتعزيز تقدم الولاية. وقد وجهت مجموعةُ القوانين مجلس الأوصياء إلى «تشجيع علاقات قوية بين الصناعة وبين الكليات والجامعات العامة والمستقلة في الولاية في مجال إجراء البحوث». ووفقا للقسم 3129 (ب) كان يتعين على مجموعة استشارية من ممثلي المصالح الصناعية، والعملية، والاقتصادية أن تقدم التوصيات في مجالات البحث التي سيتم تمويلها.

(3) أشارت ملحوظةٌ حول برنامج ميتشيغان إلى وجود محاولة متعمدة لإبقاء الجامعات خارج مسألة التنمية الاقتصادية نظراً لوجود اتجاه لدى الجامعات ومجالسها «لجعل القرارات منحازة إلى مهماتها التعليمية» (مجلس الأوصياء 1987، «الازدهار عبر الامتياز الأكاديمي»، الملحق باء، ص 2).

(4) أبلغ مجلس الأوصياء (1986) «معالجة أزمة الميزانية في التعليم العالي: منظور يشمل الولاية كلها» بأن المؤسسات العامة للتعليم العالي كانت تواجه اقتطاعاً قدره خمسة بالمئة، وهو ثامن اقتطاع كبير في غضون خمسة أعوام. وكان إجمالي الاقتطاع من المخصصات لعام 1985-1986 (27.085.184 دولاراً)؛ وقد أثرّ 60 بالمئة من الاقتطاع على نظام الـ LSU (الملحق الأول).

المراجع

ج. س. بيكر 1964: **رأس المال البشري: تحليل نظري وعملي، مع إشارة خاصة إلى التعليم** (نيويورك: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ومطبعة جامعة كولومبيا).

آ. بلوتش 1990: «قاعدة للبحث والتعليم في القرن الحادي والعشرين»، في كتاب: **محضر جلسات المؤتمر الثالث والعشرين لتقدم البحوث**، تحرير آ. و. بتس وآ. ل. غافليك، ص 77 – 88.

هـ. ج. بلولاند 1995: «ما بعد الحداثة والتعليم العالي»، في **مجلة التعليم العالي** المجلد 66، العدد(5): ص 521-559.

مجلس الأوصياء 1986 آ: **معالجة أزمة الميزانية في التعليم العالي: وجهة نظر على مستوى الولاية كلها** (باتون روج – لويزيانا): المؤلف.

مجلس الأوصياء 1986 ب: «حافز للامتياز في البحث في لويزيانا: تنفيذ اقتراح البرنامج التجريبي لتنشيط البحوث التعاونية من أجل المؤسسة العلمية الوطنية» (باتون روج – لويزيانا).

مجلس الأوصياء 1987: «التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في لويزيانا، الازدهار عن طريق الامتياز الأكاديمي»: ورقة بيضاء من إعداد لجنة حافز الامتياز في البحث في لويزيانا، (1 تموز/ يوليو، باتون روج – لويزيانا).

مجلس الأوصياء 1996: «معلومات من مكتب الشؤون المالية»، (29 آب/ أغسطس: باتون روج – لويزيانا).

ج. برينارد ور.ساوثويك 2001: «سنة قياسية عند الحوض الاتحادي: الكليات تنعم بمخصصات قدرها 1.67 مليار دولار»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 47، العدد (48) (10 آب/ أغسطس): A20-A38

obeikandl.com

إيلين آ. تشاف في 1983: «دور العقلانية في وضع ميزانية الجامعة»، مجلة **أبحاث في التعليم العالي**، المجلد 19، العدد (4): ص 387 - 406.

ك. آ فين الأصغر: «الكلية ليست للجميع» مجلة **الولايات المتحدة اليوم**، (21 شباط/ فبراير) A14.

ف. فيشر 1985: «تقويم نقدي للسياسة العامة: دراسة حالة منهجية»، في كتاب **النظرية النقدية والحياة العامة**، تحرير ج. فورستر، ص 321 – 357 (كمبريدج: مطبعة معهد ميتشيغان للتكنولوجيا).

آ. جيدنز 1984: **تكوين المجتمع**، (بيركلي – مطبعة جامعة كاليفورنيا)

لجنة التنمية الاقتصادية التابعة للحاكم، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985: تقرير للحاكم إدوين و. إدواردز: «سياسة الضرائب للتنمية الاقتصادية: سياسة نفقات لويزيانا؛ توجهات السياسة في المستقبل» (باتون روج – لويزيانا): المؤلف.

معهد أبحاث الخليج الجنوبي 1984: **برنامج تكنولوجي للويزيانا**، تم إعداده إلى مجلس الأوصياء، مكتب الحاكم ومديرية الموارد الطبيعية (كانون الأول/ ديسمبر، باتون روج – لويزيانا): المؤلف.

معهد أبحاث الخليج الجنوبي 1985: **برنامج تكنولوجي للويزيانا: أوراق للأرضية الخلفية**، تم إعدادها لمجلس الأوصياء: (مكتب الحاكم ومديرية الموارد الطبيعية، نيسان –أبريل، باتون روج– لويزيانا): المؤلف

د. س. هانيمان وم. بروهن 1996: «تمويل التعليم العالي» في كتاب: **صراع من أجل البقاء: تمويل التعليم العالي في القرن القادم**، تحرير د. س هانيمان وج. ل. واتنبرغر وك. ك وستبروك، ص 1 – 28 (ثاوزاند اوكس – كاليفورنيا): كوروين.

د. ل. كلينمان 1995: **السياسة على الحدود التي لا تنتهي: سياسة البحوث بعد الحرب في الولايات المتحدة** (دورهام – كارولاينا الشمالية: مطبعة جامعة ديوك).

ل. ل. ليزلي وب. ت. برينكمان 1988: **القيمة الاقتصادية للتعليم العالي** (نيويورك: مجلس التعليم الأمريكي ومكملان).

تقاويم لويزيانا، 1986 – 1987 (غريتنا – لويزيانا : بليكان).

لويزيانا، لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ، محضر الاجتماع 1985 الجلسة النظامية (24 حزيران/ يونيو ، 1985).

لويزيانا، محفوظات مجلس الشيوخ: «التاريخ التشريعي للائحة المجلس رقم 105 (1985) ولائحة المجلس رقم 522 (1985)».

لويزيانا، جلسة لجنة التعليم التابعة لمجلس الشيوخ، 25 و30 أيار/ مايو 1985، شريط كاسيت.

ك. مارشال وج. ب روسمان 1989: **تصميم البحث النوعي** (نيوباري بارك – كاليفورنيا: سيج).

غ. و. ماتكنز 1990: **الجامعة ونقل التكنولوجية** (مجلس التعليم الأمريكي/ مطبعة أوريكس).

ل. ف. ميرون 1992: «عقيدة الشركات وسياسة المشروعات المبادرة في نيو أورليانز»، مجلة أنتيبودس، المجلد 24، العدد (4): ص 263 – 288

د. د. نوبل 1991: ترسانة الصفوف المدرسية (لندن: مطبعة فالمر).

ت. س. بوبكيفيتس: **سوسيولوجيا سياسية للإصلاح التعليمي** (نيويورك مطبعة كلية التربية).

ب. رينزبرغر 1992: أسطورة نقص العلماء – إبلاغ اللجنة بعيب خطير في دراسة مؤسسة العلوم الوطنية (**الواشنطن بوست**، عدد 9 نيسان/ أبريل).

ك. ك. رايسمان 1993: **تحليل سرد الرواية** (نيوبري بارك: كاليفورنيا سيج).

openkandil.com

ي. روي 1994: **تحليل سرد الرواية، النظرية والتطبيق** (دورهام - كارولاينا الشمالية: مطبعة جامعة ديوك).

آ. ب. سانت جون 1994: **السعر، والإنتاجية، والاستثمار، تقويم الإستراتيجيات المالية في التعليم العالي**، تقرير ASHE-ERIC رقم 3 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا : مطبعة جامعة جورج واشنطن).

آ. ب. سانت جون 2003: **إعادة تمويل حلم الكلية: الوصول، وتكافؤ الفرص وإنصاف دافعي الضرائب** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونزهوبكنز).

س. آ – سلوتر 1991: «العقيدة «الرسمية» للتعليم العالي: مفارقات وتضارب»، في كتاب: **الثقافة والعقيدة في التعليم العالي : تقديم جدول أعمال انتقادي**، تحرير و. ج. تيرني، ص 59 - 86 (نيويورك : برايجر).

س. سلوتر 1993: «إعادة التمترس في الثمانينيات: السياسة، والنفوذ المتميز والنوع الاجتماعي»، **مجلة التعليم العالي** ، المجلد 64، العدد (3): ص 250 – 282.

ج. ب سبرادلي 1979: **المقابلة العرقية** (نيويورك: هاركورت بريس: ناشر كلية جوفانوفيتش).

م. ل. ترامبل 1996: «تحليل تفسيري ونقدي لبناء سياسة صندوق لويزيانا لدعم سوية التعليم». مخطوطة لم تنشر (جامعة نيو اورليانز).

د. ب تياك **النظام الوحيد الأفضل** (كمبريدج : مطبعة جامعة هارفارد).

ف. م. ويرت و. م. و. كيرست 1972: **أسس التعليم السياسية والاجتماعية** (بيركلي - كاليفورنيا: مكوتشان).